مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٧٥

الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كينغ	(سانت فنسنت وجزر غرينادين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد كريدلكا
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة سيدانو
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد داي بينغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال (S/2020/949)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال (S/2020/949)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/1100، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/949 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والصين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا، ولم يعارضه أحد وامتنع عضوان عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الصومال في مرحلة حرجة من إعادة إعماره الوطني في الوقت الراهن. وتتواصل الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة باطراد، ويستمر إحراز التقدم في تنفيذ خطته الانتقالية. ومن ناحية أخرى، لا تزال الحالة الأمنية في البلد صعبة. إن تجديد الولاية يتيح فرصة ينبغي أن تُستغل، في رأي الصين، لتحديث تدابير الجزاءات ذات الصلة في ضوء التطورات في الميدان، لمساعدة الصومال على بناء قدرة أمنية أكبر لمصلحة عملية إعادة الإعمار.

وقد وجه موقفنا ذلك مشاركتنا النشطة في المشاورات بشأن القرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠)، التي اقترحنا خلالها العديد من التعديلات البناءة. ولكن، للأسف، لم يُدرج في القرار اقتراحنا بأن يستكشف المجلس المعايير المرجعية لتقييم مدى ملاءمة رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة. فقد كان الحظر الحالي عائقا خطيرا أمام تعزيز القدرة الأمنية للحكومة الصومالية. ولا يستجيب النص على النحو الواجب لرغبة الحكومة الصومالية القوية في رفع حظر توريد الأسلحة.

ومن ناحية أخرى، لا يعالج النص الحالي بفعالية شواغل جيبوتي وإريتريا. إن جيبوتى وإريتريا كلتاهما صديقتان حميمتان للصين، وتشجعهما الصين على تحسين علاقاتهما من خلال المشاورات الثنائية. وبالنظر إلى ما سبق ونظرا لأن القرار لم يعالج شواغل الصين على النحو الواجب، لم يكن أمامها خيار سوى الامتناع عن التصويت.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة بتجديد القرار ٢٤٩٨ (٢٠١٩) في إطار نظام الأمم المتحدة للجزاءات المفروضة على الصومال، فضلا عن تمديده لولاية فريق الخبراء المعني بالصومال وأحكام حظر توريد الأسلحة لمدة ١٢ شهرا أخرى.

وتشكل السلطات المنصوص عليها في هذا القرار جزءا هاما من حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وهو ما التزم كل عضو في المجلس بالتمسك به من أجل كفالة السلام والاستقرار في الصومال وفي المنطقة الأوسع على السواء. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد كذلك زيادة التركيز على مقاومة استغلال حركة الشباب للنظام المالي وإضافة صياغة إنسانية في القرار. فهذه العناصر تسترعي الانتباه إلى الإبلاغ الضروري وتحث السلطات الصومالية على التصدي للعنف الجنسي والجنساني في الصومال بقوة متجددة.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز أمن الشعب الصومالي وازدهاره.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠)، الذي أعدته المملكة المتحدة، بشأن الجزاءات المفروضة على الصومال. وننوه إلى التعديلات التي أُدرجت بناء على طلب مقديشو والتي تهدف إلى تبسيط الحظر على الأسلحة. ونأمل في أن تسهم هذه التعديلات في تطبيع الحالة والحد من التهديد الإرهابي الذي يأتي، أولا وقبل كل شيء، من حركة الشباب.

غير أن ملاحظاتنا المبدئية والمبررة على النحو الواجب لم تؤخذ في القرار. ونرى أن إدراج فقرة عن جيبوتي وإريتريا في وثيقة تركز على الصومال غير مناسب. فقد رفعت العقوبات المفروضة على إريتريا في عام ٢٠١٨. ولا تشكل الحالة في العلاقات بين جيبوتي وإريتريا أي تهديد للسلم والأمن الدوليين. وينبغي حل الخلافات المتبقية بين هذين البلدين بالدبلوماسية الثنائية. وقد أكد تقرير الأمين العام الذي وزع في المجلس هذا الصيف هذه التقييمات.

كما إننا نأسف لاستمرار ممارسة استخدام قرارات مجلس الأمن لتعزيز الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان في ملف الصومال. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن هناك هيئة مستقلة – هي مجلس حقوق الإنسان – أنشئت لمعالجة تلك المسائل. ونحن ندعو إلى احترام التقسيم التقليدي للعمل.

ولا يمكننا كذلك أن نقبل أن يخصص شركاء معينون في النص لتقديم المساعدة إلى الصومال في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المياه الساحلية على حساب أصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة. فلا يبدون أن هذا النهج الانتقائي بناء.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأسف على أن المجلس لم يتمكن مرة أخرى هذا العام من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ هذا القرار، الذي يكتسي أهمية بالغة لزملائنا الصوماليين. ومن المؤسف أن زملاءنا البريطانيين فضلوا تجاهل الملاحظات التي أبداها وفد بلدنا في المرحلة الأخيرة وفرض إجراء تصويت، بدلا من محاولة القبول بمقايضات وحلول توفيقية بشأن النص. ونأمل في أن يتم استخلاص الاستنتاجات المناسبة من هذه الحالة .

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود فقط أن أدلي ببضع ملاحظات قصيرة ردا على تعليل ممثلة الاتحاد الروسي لتصويت وفد بلدها.

أعرب الاتحاد الروسي عن قلقه إزاء الإشارات إلى العلاقة بين إريتريا وجيبوتي. إن هذا نزاع ثنائي مباشر ولكنه نزاع ظل المجلس يتابعه باهتمام كبير منذ رفع جزاءات الأمم المتحدة التي كانت مفروضة على إريتريا في عام ٢٠١٨. وعندما راسل الأمين العام المجلس لموافاته بمعلومات مستكملة عن هذه المسألة في تموز/يوليه، كان واضحا أنه لم تحدث تطورات سلبية في العلاقة بين إريتريا وجيبوتي وأن البلدين واصلا التصرف بمسؤولية. ولكنه كان واضحا أيضا أنه لم يحرز أي تقدم نحو حل الخلافات القائمة بينهما وأن أحد الطرفين لا يزال يعتبر ذلك تهديدا للسلام والأمن. ونظرا لتضارب الآراء بين الطرفين وفيما بين أعضاء المجلس، فإن هذا النص هو أكثر النتائج إنصافا وأفضل طريقة لضمان قدرة المجلس على دعم إحراز مزيد من التقدم نحو حل هذه المسائل المعلقة.

وأخيرا، أود أن أشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على تأييدهم للنص، وإن كان من المؤسف أنه لم يتسن تحقيق توافق في الآراء. وأرحب على وجه الخصوص بمشاركة حكومة الصومال الاتحادية في هذه العملية وأشكرها على نهجها البناء.

إن نظام الجزاءات هذا جزء أساسي من الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الصومال على بناء أمنه واستقراره في الأجل الطويل والتصدي للتهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، مثل حركة الشباب. ونؤيد بقوة إدراج تدابير جديدة تستهدف تمويل حركة الشباب، ونلتزم بدعم حكومة الصومال الاتحادية في تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصدي لها والتخفيف من حدتها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونتمنى لكم كل النجاح في الوفاء بولايتكم.

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على قيادته القديرة في توجيه أعمال المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

نحيط علما بالقرار ٢٥٥١ (٢٠٢٠) الذي اتخذ للتو، والذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على الصومال. ونأسف لأنه مرة أخرى، وللسنة الثانية على التوالي، لم ينظر في مدخلات هامة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وتسجّل حكومة الصومال الاتحادية مرة أخرى سعيها إلى الرفع الكامل للجزاءات المفروضة على الصومال منذ عام ١٩٩٢. وفي هذا الصدد، أود أن أثير المسائل التالية.

أولا، إن الجزاءات المفروضة على الصومال هي أطول نظام للجزاءات من جانب الأمم المتحدة، بأوسع الولايات نطاقا. ونكرر التأكيد على أن الجزاءات أداة ووسيلة، وليست غاية في حد ذاتها. ولذلك، نشدد على أهمية تحديد معايير واضحة المعالم للرفع الكامل للجزاءات المفروضة على الصومال. ونرحب بالإضافة الجديدة في الفقرة الرابعة من الديباجة، التي يعتزم المجلس فيها إبقاء الجزاءات قيد الاستعراض المستمر بغية تقييم مدى ملاءمتها، بما في ذلك التعديلات، وتحديد المعايير الممكنة وتدابير التعليق أو الرفع. كما نرحب بالفقرة ٣٥ التي تدعو الأمين العام إلى إجراء تقييم تقني لبرنامج إدارة الأسلحة والذخائر في الصومال في عام ٢٠٢١ بغية تحديد نقاط مرجعية للرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة.

ثانيا، لا تزال حركة الشباب الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في الصومال. وقد أنفقت الأمم المتحدة بسخاء ملايين الدولارات على أفرقة الرصد وأفرقة الخبراء لأكثر من عقد من الزمان. ولا يزال من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي بشكل متزايد سياسات الحكومة الاتحادية في الصومال

واستراتيجياتها الرامية إلى التصدي على النحو الواجب للأسباب الجذرية لانعدام الأمن في الصومال. ولذلك، نطلب من شركائنا الاستثمار في تحسين قدرتنا في مجال المراقبة الجوية ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون. كما أن التحقيق في الجرائم وحماية أرضنا وشعبنا مسؤولية رئيسية.

ثالثا، إن الخبرة الفنية في الموضوع والإبلاغ القائم على الأدلة ممارستان من بين أهم وأفضل الممارسات المستخدمة في رصد عمليات حظر الأسلحة التي تقوم بها الأمم المتحدة. غير أنه يبدو أن هذه الممارسات لا تحظى سوى بالقليل من الاهتمام، لأن نوعية التقارير لا تزال متباينة بسبب مستويات الخبرة المشكوك فيها. ولذلك، نوصي بما يلي: أولا، الاختيار من بين مجموعة من المرشحين ذوي الكفاءة الفنية العالية والنزاهة والخبرة الإقليمية لإجراء تحقيقات في الصومال في المستقبل؛ وثانياً، إنشاء آلية موثوقة لمعالجة سوء السلوك والحالات التي تطلق فيها الادعاءات جزافا. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال لمعالجة شواغلنا ونتطلع إلى عملية وإجراءات قائمة على زيادة الطابع المؤسسي والشفافية في ذلك الصدد.

وفي الختام، نشكر مجلس الأمن على دعمه المستمر لوحدة الصومال وتقدمه. ونشجع شركاءنا على الاستثمار في الحلول المستدامة لبناء مؤسساتنا، فضلا عن دعمنا في جهودنا الإقليمية للحد من التهديدات التي نواجهها. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي ستمكننا من بناء السلام الدائم في الصومال وفي منطقتنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.